الأمم المتحدة

DP/2015/27

Distr.: General
28 July 2015
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥
٣١ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، نيويورك
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت
التزامات التمويل

حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية اللازمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به لعام ٢٠١٥ وما بعده

موجز

يعرض هذا التقرير حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لعام ٢٠١٥ وما بعده، بالإضافة إلى موجز عن الإيرادات للموارد العادية والموارد الأخرى التي وردت في عام ٢٠١٤[(١)]

عناصر مقرر

قد يود المجلس التنفيذي الإحاطة علما بأن المساهمات المقدمة للموارد العادية[(٢)] انخفضت في عام ٢٠١٤ بنسبة ١١ في المائة، إلى ٧٩٣ مليون دولار من ٨٩٦ مليون دولار في عام ٢٠١٣، وذلك بسبب انخفاض المساهمات المقدمة من ١٠ مانحين، وتقلبات العملة، وعدم تلقي مساهمات لعام ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٤، ساهمت

(١) يتضمن هذا التقرير المساهمات في موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العادية والموارد الأخرى حسبما هو مبين في الفرع الأول. أما المساهمات في الصناديق والبرامج التي يديرها البرنامج الإنمائي، فترد في فقرات خُصصت لها في هذا التقرير، وليست مدرجة تحت المساهمات المقدمة إلى البرنامج الإنمائي.

(٢) تظهر الأرقام المبالغ الواردة في سنة تقويمية محددة.

040815 040815 15-12776X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٥٦ دولة عضوا في الموارد العادية، وهو نفس العدد الذي ساهم في عام ٢٠١٣. وانخفض مجموع المساهمات (للموارد العادية والموارد الأخرى) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ٤,٥٩ بلايين دولار[٣] في عام ٢٠١٤، من ٤,٦٩ بلايين دولار في عام ٢٠١٣.

وقد يود المجلس التنفيذي الإحاطة علما بأن البرنامج الإنمائي تلقى، حتى حزيران/يونيه ٢٠١٥، ما نسبته ٤٩ في المائة من الموارد العادية المتوقعة لعام ٢٠١٥. ورهنا بالتأكيدات المقدمة من بعض الدول الأعضاء، ومدى التقلبات في أسعار الصرف، يُتوقع أن تبلغ الموارد العادية في عام ٢٠١٥ ما يقرب من ٧٠٠ مليون دولار. فإذا أضيف هذا المبلغ إلى مبلغ ٧٩٣ مليون دولار تلقاه البرنامج في عام ٢٠١٤، فإن المجموع يصل إلى نسبة ٨٥ في المائة من الميزانية المتكاملة المستهدفة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، التي تبلغ ١,٧٥ بليون دولار.

وقد يود المجلس التنفيذي القيام بما يلي: (أ) الإحاطة علما بالوثائق DP/2015/27، و DP/2015/26، و DP/2015/26/Add.1؛ و (ب) الإشارة إلى أهمية الموارد العادية، التي تشكل ركيزة المنظمة حيث تتيح للبرنامج الإنمائي التخطيط مسبقا، والعمل على نحو استراتيجي، مع سرعة الاستجابة؛ وتعزيز المساءلة، وتوفير الشفافية والرقابة، والنهوض بالاتساق والتنسيق في الأمم المتحدة، وتقديم خدمات متميزة ويمكن التنبؤ بها في شتى البلدان المستفيدة من البرامج، وبوجه خاص أشدها فقرا وضعفا؛ و (ج) حث الدول الأعضاء على منح أولوية للموارد العادية والموارد الأخرى التي ينبغي أن تكون مرنة ويمكن التنبؤ بها مع تقليل تخصيصها لأغراض بعينها، وأن تكون متوافقة مع نتائج الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛ و (د) حث الدول الأعضاء التي لم تقدم بعد مساهماتها في الموارد العادية، عن عام ٢٠١٥، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن؛ و (هـ) التذكير بأهمية إمكانية التنبؤ بالتمويل وسداد المدفوعات في الوقت الملائم بهدف تجنب حدوث تقييدات في سيولة الموارد العادية؛ و (و) حث الدول الأعضاء على إعلان التعهدات المتعددة السنوات ومواعيد سداد المدفوعات والالتزام بذلك؛ و (ز) حث الدول الأعضاء على مواصلة حوارها مع البرنامج الإنمائي بشأن الانتقال إلى التمويل غير الأساسي الأقل تخصيصا لأغراض بعينها.

(٣) لا تشمل المساهمات المتصلة بخدمات الدعم التي تسترد تكاليفها والأنشطة المتنوعة الأخرى التي يمكن الاطلاع عليها في الاستعراض السنوي للحالة المالية (DP/2015/26).

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – حجم المساهمات ٥

ألف – المساهمات الإجمالية المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٥

بـــاء – المساهمات في الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٥

جيم – المساهمات في لموارد الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٩

ثالثا – القابلية للتنبؤ ١١

رابعا – تنويع قاعدة المانحين ١٢

خامسا – صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ١٥

سادسا – خاتمة ٢٠

أولا - مقدمة

١ - وفقا لما هو منصوص عليه في مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٨، يعرض هذا التقرير حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لعام ٢٠١٥، حتى حزيران/يونيه ٢٠١٥، فضلا عن موجز المساهمات في الموارد العادية والموارد الأخرى التي وردت في عام ٢٠١٤.

٢ - وقد أقر المجلس التنفيذي، في مقرريه ٢٧/٢٠١٣ و ٢٨/٢٠١٣، الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2013/40)، وتقديرات الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2013/41).

٣ - وتوفر الخطة الاستراتيجية الركيزة التي تتيح للبرنامج الإنمائي زيادة تركيز أنشطته، والاتجاه نحو تحقيق النتائج، وزيادة فعاليته وكفاءته. وتغطي الميزانية المتكاملة نفس فترة السنوات الأربع كالخطة الاستراتيجية، وتشمل جميع فئات الميزانية، مع تحسين التركيز على النتائج وربطها بالخطة الاستراتيجية.

٤ - والميزانية المتكاملة تحسن الشفافية والمواءمة والمقارنة بالميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتشمل أيضاً خطة متكاملة للموارد تعكس تقديرات المساهمات المقدمة للموارد العادية والموارد الأخرى على حد سواء.

٥ - ولكي يصل البرنامج الإنمائي إلى تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية، ويصبح منظمة أكثر تركيزا وقدرة على تحقيق النتائج، وأكثر فعالية وكفاءة، ويدعم تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإنه يعتمد على توافر التمويل والقدرة على التنبؤ به ونوعيته ومرونته.

٦ - وتشدد قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٦/٦٧، و ٥/٢٠١٣، و ٤/٢٠١٤ و A/C.2/69/L.3، E/2015/L.3 على أن الموارد الأساسية، لما لها من طبيعة غير مشروطة، لا تزال تشكل حجر الأساس للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة، وتسلّم بالحاجة إلى القيام، على أساس مستمر، بمعالجة عدم التوازن بين الموارد العادية والموارد الأخرى.

ثانيا – حجم المساهمات

ألف – المساهمات الإجمالية المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٧ – بلغت المساهمات الإجمالية المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما مقداره ٤,٥٩ بلايين دولار[٤] في عام ٢٠١٤، مقارنة بمبلغ ٤,٦٩ بلايين دولار في عام ٢٠١٣. وبلغت نسبة الموارد العادية إلى الموارد الأخرى ١: ٥ تقريبا في عام ٢٠١٤، من ١: ٤ تقريبا في عام ٢٠١٣ والسنوات السابقة.

٨ – ولاحظت الجمعية العامة بقلق، في قرارها ٢٢٦/٦٧، أن حصة الموارد العادية المقدمة إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها قد انخفضت في السنوات الأخيرة. وبالنسبة إلى البرنامج الإنمائي، أشار المجلس التنفيذي، في مقرره ١٠/٢٠١٢ إلى الاتجاه نحو زيادة استخدام المساهمات ''المخصصة'' كثيرا لأغراض محددة، وفي مقرره ١٣/٢٠١٣، أكد مجددا ضرورة معالجة عدم التوازن القائم بين الموارد العادية ('الأساسية') والموارد الأخرى ('غير الأساسية').

٩ – واستنادا إلى قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ المتعلق بالاتساق على نطاق المنظومة، وقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، يُجري البرنامج الإنمائي مشاورات مع المجلس للتأكد من إمكانية مواصلة اعتماد المبادئ المقررة بشأن القابلية للتنبؤ والشمولية والتدرج.

باء – المساهمات في الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٠ – زيادة المساهمات المالية المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبخاصة الموارد العادية، أمر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وتقر الدول الأعضاء بروابط التعاضد بين زيادة الفعالية والكفاءة والاتساق، وإنجاز الأهداف الإنمائية، وتوفير الموارد بوجه عام.

١١ – وهناك مقررات عديدة للمجلس التنفيذي تشدد على أهمية توافر الموارد العادية للبرنامج الإنمائي[٥]، لأنها تشكل حجر الأساس للمنظمة، وركيزة داعمة لأشد البلدان فقرا. فقدرة البرنامج الإنمائي على الوفاء بخطته الاستراتيجية تتوقف على توافر قاعدة تمويل

---

(٤) لا تشمل المساهمات المتصلة بخدمات الدعم التي تسترد تكاليفها والأنشطة المتنوعة الأخرى التي يمكن الاطلاع عليها في الاستعراض السنوي للحالة المالية (DP/2015/26).

(٥) مقررات المجلس التنفيذي ٢٣/٩٨ و ١/٩٩ و ٢٣/٩٩ التي أعيد تأكيدها في المقررات ٩/٢٠٠٢، و ١٨/٢٠٠٢، و ٢٤/٢٠٠٣، و ١٤/٢٠٠٤، و ٢٠/٢٠٠٥، و ٢٤/٢٠٠٦، و ١٧/٢٠٠٧، و ١٦/٢٠٠٨، و ١٠/٢٠٠٩، و١٤/٢٠١٠، و١٥/٢٠١١، و١٠/٢٠١٢، و١٣/٢٠١٣، و٢٤/٢٠١٤.

مستدامة. والاستثمار في الموارد العادية يعني الاستثمار في نظم البرنامج الإنمائي المتعلقة بالمساءلة والشفافية وضمان الجودة، بما في ذلك الوظائف الرقابية، كمراجعة الحسابات والتحقيق والتقييم، وكذلك التنسيق في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. فانخفاض الموارد يؤثر على أداء المكاتب القطرية، إذ يحوّل التركيز نحو تعبئة الموارد على حساب تنفيذ السياسات والبرامج، ويؤثر سلبا على قدرة البرنامج على الوفاء بخطته الاستراتيجية.

١٢ - وقد ظلت المساهمات المقدمة إلى الموارد العادية، منذ عام ٢٠٠٧، تتخذ اتجاها نزوليا، لتصل إلى أدنى مستوى لها في عام ٢٠١٤.

الشكل ١ - المساهمات في الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٤

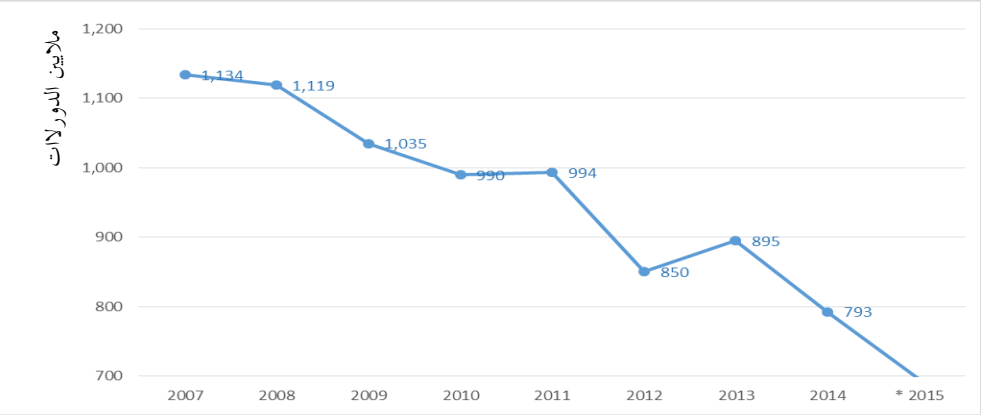

١٣ - انخفضت المساهمات المقدمة للموارد العادية لعام ٢٠١٤ إلى ٧٩٣ مليون دولار، من ٨٩٦ مليون دولار في عام ٢٠١٣ - أي بنسبة انخفاض قدرها ١١ في المائة - ويرجع ذلك إلى انخفاض المساهمات المقدمة من عشر جهات مانحة، وإلى تقلبات العملات، وعدم تلقي المساهمات التي كانت متوقعة لعام ٢٠١٤.

١٤ - ويتجلى التزام الدول الأعضاء لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم ٥٦ دولة (منها ٢٩ بلداً من البلدان المستفيدة من البرامج)، مساهمات في الموارد العادية في عام ٢٠١٤ (وهو نفس العدد في عام ٢٠١٣)، بما في ذلك ١١ بلداً أجرت زيادة في مساهماتها. وكانت البلدان التالية هي أكبر المساهمين في الموارد العادية لعام ٢٠١٤: النرويج، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، واليابان، والسويد، وسويسرا، والدنمارك، وهولندا، وكندا وفنلندا وألمانيا. أما مساهمة كندا لعام ٢٠١٤ فقد وردت في عام ٢٠١٥. ويبين الشكل ٢ أدناه مساهمات أكبر المانحين في الموارد العادية على مدى السنوات الأربع الماضية.

الشكل ٢ - البلدان المانحة الأكثر مساهمة في الموارد العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤

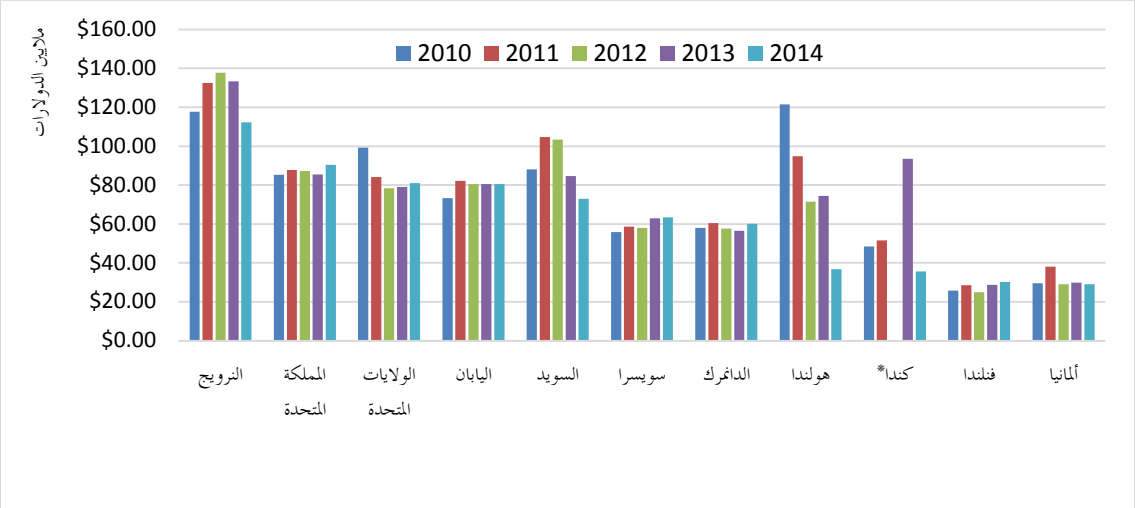

١٥ - وفي عام ٢٠١٤، أجرت ثلاث دول أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، زيادة في مساهماتها في الموارد العادية بالعملة المحلية (الولايات المتحدة، وجمهورية كوريا، وبلجيكا). وفي حين خفض ثمانية أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (النرويج، والسويد، وهولندا، وأيرلندا، وإيطاليا، وإسبانيا، ولوكسمبورغ، والنمسا) مساهماتها في الموارد العادية بالعملة المحلية، حافظ اثنا عشر بلدا على مساهماتها لعام ٢٠١٤ في نفس المستوى الذي كان عليه في عام ٢٠١٣. ولم يقدم خمسة أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - اليونان، وأيسلندا، وبولندا، وجمهورية سلوفاكيا، وسلوفينيا - أي مساهمات في الموارد العادية لعام ٢٠١٤.

١٦ - وفي عام ٢٠١٤، ساهمت ٢٥ دولة عضوا بمبلغ مليون دولار أو أكثر للموارد العادية، بما في ذلك ٢٠ بلدا عضوا في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - وكذلك الهند، والصين، والمملكة العربية السعودية، وروسيا، وتركيا، كما هو مبين في الشكل ٣ أدناه.

الشكل ٣- الدول الأعضاء الثلاثون الأكثر مساهمة في الموارد العادية، لعام ٢٠١٤

١	النرويج	٢٢١ ٢١١ ١١٢ دولار	١٦	نيوزيلندا	٠٠٧ ٥٥٢ ٦ دولار
٢	المملكة المتحدة	٩٢٠ ٣٢٣ ٩٠ دولار	١٧	جمهورية كوريا	٠٠٠ ٣٨٤ ٦ دولار
٣	الولايات المتحدة الأمريكية	١٠٠ ٩٨١ ٨٠ دولار	١٨	إيطاليا	٢٦٨ ٤٤٧ ٤ دولار
٤	اليابان	٢٦١ ٤٧٢ ٨٠ دولار	١٩	الهند*	٧٢٢ ٣٠٠ ٤ دولار
٥	السويد	٣٩٧ ٩٠٣ ٧٢ دولار	٢٠	الصين	٠٠٠ ٨٠٠ ٣ دولار
٦	سويسرا	٣٨٨ ٤٧٤ ٦٣ دولار	٢١	لكسمبرغ	٤٤٢ ٦٠٥ ٣ دولار
٧	الدانمرك	١٥٤ ١٤٢ ٦٠ دولار	٢٢	تركيا	٠٠٠ ٠٠٠ ٣ دولار
٨	هولندا	٧٠٦ ٧٦٤ ٣٦ دولار	٢٣	النمسا	٦٦٠ ١٤٩ ٢ دولار
٩	كندا*	١٢٣ ٥٧٣ ٣٥ دولار	٢٤	المملكة العربية السعودية	٠٠٠ ٠٠٠ ٢ دولار
١٠	فنلندا	٣٤٨ ٢٦١ ٣٠ دولار	٢٥	الاتحاد الروسي	٠٠٠ ١٠٠ ١ دولار
١١	ألمانيا	٢٣٥ ١٠٨ ٢٩ دولار	٢٦	تايلند	١١٢ ٨٦٥ دولار
١٢	بلجيكا	٢٧٠ ٦٦١ ٢٣ دولار	٢٧	الكويت	٠٠٠ ٥٧٠ دولار
١٣	فرنسا	٤٦٤ ٥٦٩ ١٨ دولار	٢٨	العراق	٠٠٠ ٥٠٠ دولار
١٤	أستراليا**	٩٢٢ ٠٥٧ ١٨ دولار	٢٩	بنغلاديش	٠٠٠ ٤٠٠ دولار
١٥	ايرلندا	٨٨٤ ٦٩١ ١١ دولار	٣٠	الإمارات العربية المتحدة	٠٠٠ ٣٢٤ دولار

* وردت المساهمات لعام ٢٠١٤ من كندا والهند في عام ٢٠١٥.

** لا يشمل مساهمة قدرها ٦٥٧ ١٥٤ ١٨ دولارا كان القصد أن تسلم في عام ٢٠١٣، لكنها لم ترد إلا في عام ٢٠١٤.

١٧ - تشير التوقعات الحالية إلى أن المساهمات في الموارد المحلية ستبلغ، رهنا بتأكيدات بعض الدول الأعضاء، وبتقلبات أسعار الصرف، ما يقرب من ٧٠٠ مليون دولار، أي بنسبة انخفاض قدرها ١٢ في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠١٤. وقد خفض ثمانية مانحين أساسيين (أستراليا، وكندا، وفنلندا، وفرنسا وأيرلندا واليابان وهولندا، والنرويج) مساهماتهم في عام ٢٠١٥، في حين أن أولئك الذين حافظوا على مستويات مساهمتهم تأثروا بشدة من انخفاض قيمة اليورو. فبتسلم مبلغ ٧٩٣ مليون دولار في عام ٢٠١٤، سينخفض مجموع الموارد العادية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ما دون هدف الميزانية المتكاملة، وهو ١,٧٥ بليون دولار. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، كان البرنامج الإنمائي قد تسلّم ٤٩ في المائة من المساهمات المقدمة للموارد العادية، المتوقعة لعام ٢٠١٥.

١٨ - وقد نوقشت على نطاق واسع مسألة استعادة المستويات السابقة للموارد العادية للأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة، وتعزيز قابليتها للتنبؤ، في سياقات مختلفة منها الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وقرارات الجمعية العامة المقابلة لذلك، وهي القرارات ٥٦/٢٠١، و٥٩/٢٥٠، و٦٢/٢٠٨ و٦٧/٢٢٦. وقد يود المجلس التنفيذي أن يشير، في قراره المرتقب، إلى أن هناك حاجة إلى موارد عادية يمكن التنبؤ بها، ومستمرة، ومستدامة، حتى يحقق البرنامج الإنمائي أهداف خطته الاستراتيجية، ويدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

جيم - المساهمات في لموارد الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٩ - تُخصص الموارد الأخرى لمواضيع وبرامج وأنشطة محددة، وتمثل عنصرا مكملا حاسما لقاعدة الموارد العادية للبرنامج الإنمائي. وقد بلغ مجموع المساهمات المقدمة للموارد الأخرى للبرنامج الإنمائي ما مقداره ٣,٨[٦] بلايين دولار في عام ٢٠١٤، مطابقة مستوى الموارد الأخرى التي وردت في عام ٢٠١٣، ومشيرة بذلك إلى أن البرنامج الإنمائي لا يزال شريكا موثوقا به لدى الحكومات في دعم أولويات التنمية الوطنية.

٢٠ - وبلغت المساهمات المقدمة للموارد الأخرى التي وردت من حكومات البلدان المانحة ما مقداره ١,٣٦ بليون دولار[٧] في عام ٢٠١٤، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٨ في المائة مقارنة بمبلغ ١,٣٥ بليون دولار في عام ٢٠١٣. ويبين الشكل ٤ أدناه، مقارنة بين أكبر ١٠ بلدان مانحة مساهِمة في الموارد الأخرى على مدى العامين الماضيين. وقد حدثت زيادة كبيرة في الموارد الأخرى التي وردت من الولايات المتحدة، وكان الغرض منها تمويل أنشطة إنمائية في أفغانستان.

(٦) لا تشمل المساهمات المتصلة بخدمات الدعم التي تسترد تكاليفها والأنشطة المتنوعة الأخرى التي يمكن الاطلاع على تفاصيلها في الاستعراض السنوي للحالة المالية (DP/2015/26).

(٧) لا تشمل المساهمات المتصلة بخدمات الدعم التي تسترد تكاليفها والأنشطة المتنوعة الأخرى التي يمكن الاطلاع على تفاصيلها في الاستعراض السنوي للحالة المالية (DP/2015/26).

الشكل ٤ - البلدان العشرة المانحة الأكثر مساهمة في الموارد الأخرى

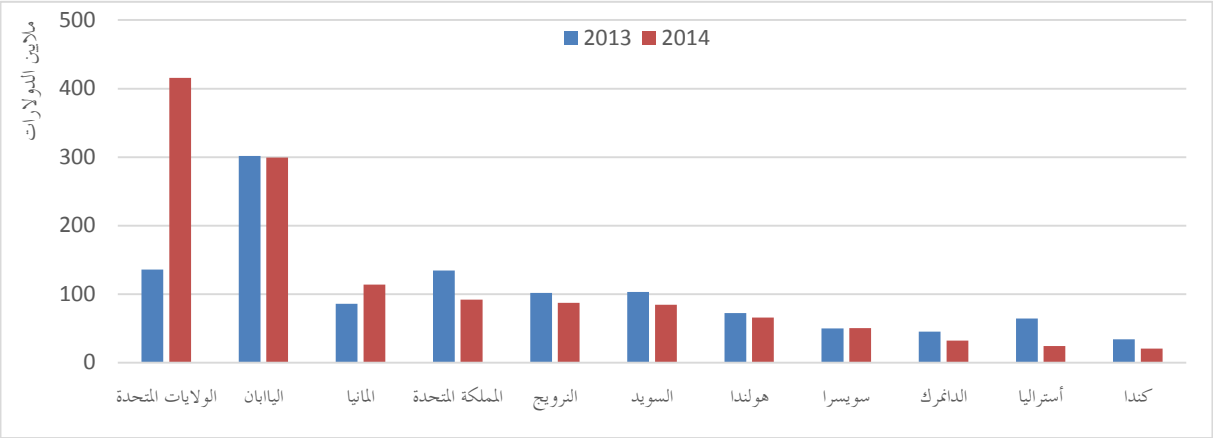

٢١ - وبلغت الموارد الأخرى التي وردت من الشركاء المتعددي الأطراف، بما في ذلك الصناديق الرأسية، ما مقداره ١,٥٦ بليون دولار في عام ٢٠١٤، أي بزيادة قدرها ٩,٨ في المائة، من ١,٤٢ بليون دولار في عام ٢٠١٣. وقد قدم الاتحاد الأوروبي، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ومرفق البيئة العالمي، ما يقرب من ٧٢ في المائة من الموارد في هذه الفئة (انظر الشكل ٥ أدناه). وكان البرنامج الإنمائي أول منظمة تابعة للأمم المتحدة اعتُمدت لدى الصندوق المعني بالحد من تغير المناخ، إلى جانب ست جهات أخرى من القطاعين العام والخاص.

الشكل ٥ - الجهات المتعددة الأطراف الأكثر مساهمة في الموارد أخرى

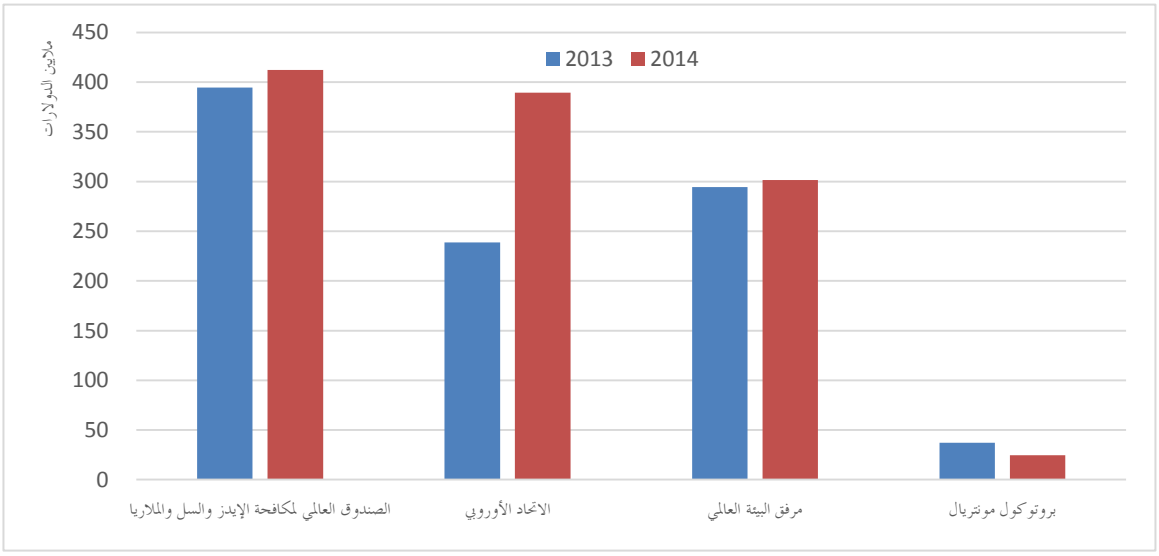

٢٢ - وبلغت المساهمات المقدمة للموارد الأخرى التي وردت من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج ما مقداره ٨٦٨ مليون دولار[٨] في عام ٢٠١٤، أي بانخفاض قدره ٢١ في المائة عن مبلغ ١,١ بليون دولار وردت في عام ٢٠١٣، وإن كان يتجاوز الميزانية المتكاملة، البالغة ٧٥٠ مليون دولار، بنسبة ١٥,٧ في المائة. ويبين الشكل ٦ أدناه أكبر ١٠ بلدان مساهمة من البلدان المستفيدة من البرامج على مدى العامين الماضيين.

الشكل ٦- أكثر ١٠ بلدان مستفيدة من البرامج مساهمةً في الموارد أخرى

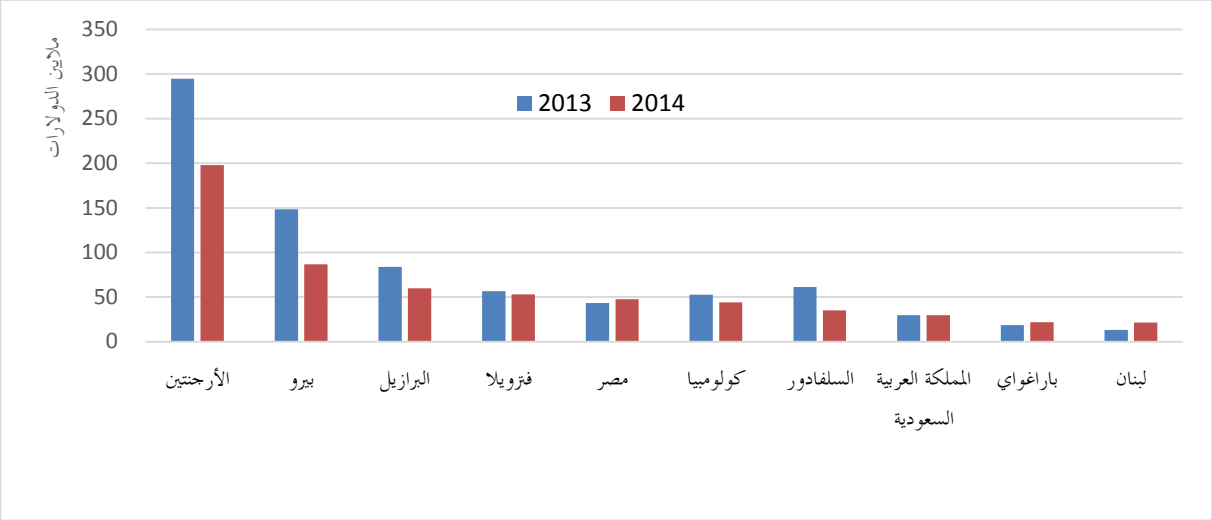

ثالثا - القابلية للتنبؤ

٢٣ - كما ورد في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، وفي مقررات المجلس التنفيذي، تُشجَّع الدول الأعضاء على المحافظة على مستويات تبرعاتها للموارد العادية، وزيادة حجم تلك التبرعات كثيرا، والمساهمة على أساس متعدد السنوات، وبطريقة مستدامة ويمكن التنبؤ بها.

٢٤ - ووفقا لتلك القرارات[٩]، يطلب من الدول الأعضاء أن تقدم تبرعاتها إلى البرنامج الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به في أقرب وقت ممكن، وإعطاء الأولوية لتوزيع الموارد

(٨) لا تشمل المساهمات المتصلة بخدمات الدعم التي تسترد تكاليفها والأنشطة المتنوعة الأخرى التي يمكن الاطلاع على تفاصيلها في الاستعراض السنوي للحالة المالية (DP/2015/26).

(٩) أعيد تأكيدها في المقررات ٢٣/٩٩، و١/٢٠٠٠، و٩/٢٠٠٢، و١٤/٢٠٠٤، و٢٣/٢٠٠٥، و٢٤/٢٠٠٦، و١٧/٢٠٠٧، و١٦/٢٠٠٨، و١٠/٢٠٠٩، و٢٠/٢٠٠٩، و٢٩/٢٠١٠، ١٥/٢٠١١، و١٠/٢٠١٢، و١٣/٢٠١٣، و٢٤/٢٠١٤.

العادية والموارد الأخرى التي تخصص بقدر أقل والتي هي أكثر قابلية للتنبؤ، ومرنة، وتتماشى مع أولويات البلدان المستفيدة من البرامج، ونتائج الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. فالتمويل المقدم للموارد العادية والتمويل المخصص بقدر أقل - للمواضيع والمناطق والبلدان - يتيح للبرنامج الإنمائي توخي المرونة من أجل الاستجابة لاحتياجات البلدان على نحو أكثر فعالية، وييسر التخطيط على المدى الطويل، ويخفض تكاليف إدارة الصناديق.

٢٥ - وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت ٣٨ دولة عضوا قد أعلنت تعهداتها أو سددت بالفعل مساهماتها لعام ٢٠١٥، كما هو مبين في الجدول ١ من الإضافة الإحصائية.

٢٦ - وقد قرر المجلس التنفيذي، في مقرره ٢٣/٩٨، أن قابلية الموارد العادية للتنبؤ سوف تتعزز لو أعلنت الدول الأعضاء مواعيد سدادها، حيث يُشجَّع السداد المبكر لضمان القيام ببرمجة فعالة، وتجنب القيود على السيولة في الموارد العادية. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٥، لم يقدم معظم الجهات المانحة أي جدول زمني ثابت لمدفوعاتها. بيد أن ٢٧ جهة مانحة كانت قد قدمت بالفعل مساهمتها بالكامل، أو سددت مدفوعات جزئية، للوفاء بتعهداتها لعام ٢٠١٥، كما هو مبين في الجدول ٢ في الإضافة الإحصائية.

٢٧ - ويلاحظ البرنامج الإنمائي، مع التقدير، الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء حتى الآن لسداد مساهماتها في وقت مبكر وبالكامل، وتلك الدول التي أعلنت جداول زمنية لسداد مساهماتها. وتُشجَّع الدول التي لم تبلِّغ البرنامج الإنمائي بعد بالجداول الزمنية المتوخاة لسداد مساهماتها على أن تفعل ذلك، والالتزام بتلك الجداول. فالقابلية للتنبؤ أمر أساسي بالنسبة للمنظمة والبلدان المستفيدة من البرامج من أجل التخطيط للمستقبل استراتيجيا.

رابعا - تنويع قاعدة المانحين

٢٨ - سلّم المجلس في مقرراته ٢٣/٩٨، ١/٩٩، ١٤/٢٠١٠، ١٣/٢٠١٣ و ٢٤/٢٠١٤، بأن هناك عددا محدودا من الدول الأعضاء المساهمة في الموارد العادية للبرنامج الإنمائي، وطلب من البرنامج الإنمائي مواصلة استكشاف الحوافز والآليات اللازمة لتوسيع قاعدة المانحين، ولدعم المانحين في زيادة مساهماتهم في الموارد العادية، فضلا عن التحول نحو التمويل الأقل تقييدا وتخصيصا، المقدم للموارد الأخرى.

٢٩ - وفي عام ٢٠١٤، ساهمت ٥٦ دولة عضوا في الموارد العادية للبرنامج الإنمائي. وبمقارنة ذلك بوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى، فقد ساهمت ١٢٠ دولة عضوا في الموارد العادية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، أو صندوق الأمم

المتحدة للسكان، أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولكنها لم تفعل ذلك بالنسبة للبرنامج الإنمائي. وتشير التقديرات إلى أن ٨٥ في المائة من الموارد العادية للبرنامج الإنمائي سيقدمها عشرة مانحين في عام ٢٠١٥، وهو النمط الذي ظل ثابتا على مر السنين.

٣٠ - ومن بين المساهمين الأساسيين في البرنامج الإنمائي البالغ عددهم ٥٦ مساهما، ساهم ٢٩ بلدا من البلدان المستفيدة من البرامج بمبلغ ١٩,٢ مليون دولار للموارد العادية، أي بزيادة نسبتها ٢٢,٣ في المائة على مبلغ ١٥,٧ مليون دولار جرى تسلمها في عام ٢٠١٣. وهناك خمسة شركاء (الصين والهند والاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية، وتركيا) قدموا مساهمات تبلغ قيمتها مليون دولار أو أكثر.

٣١ - واستجابة لمقررات المجلس التنفيذي بكفالة توفير قاعدة مستقرة ويمكن التنبؤ بها وأكثر تنوعا لتمويل الموارد العادية، أطلق البرنامج الإنمائي ''حملة المائة شريك'' لبلوغ الهدف المرجو، وهو وصول عدد الدول الأعضاء المساهمة في الموارد العادية إلى ١٠٠ دولة بحلول عام ٢٠١٧. فزيادة عدد شركاء البرنامج الإنمائي الأساسيين تعطي زخما كبيرا للجهود الرامية إلى دفع عجلة التنمية البشرية والمستدامة، والقادرة على الصمود لصالح جميع البلدان والشعوب.

٣٢ - وتساهم البلدان المستفيدة من البرامج أيضا في الموارد الأخرى للمنظمة. ويشارك العديد من البلدان المستفيدة من البرامج بنشاط في ترتيبات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتساهم في تكاليف المكاتب المحلية، وتقدم مساهمات عينية[١٠]، وتساهم بموارد كبيرة في البرامج الإنمائية المنفذة في بلد كل منها. فمن مبلغ ٨٦٨ مليون دولار ساهمت بها البلدان المستفيدة من البرامج في الموارد أخرى، ذهب ٩٧ في المائة إلى برامج التنمية في بلدانها.

٣٣ - وتستهدف الشراكات بين البرنامج الإنمائي، والقطاع الخاص، والمؤسسات المساهمة، في إنجاز أهداف الخطة الاستراتيجية التي وضعها البرنامج الإنمائي، والتي تتوافق مع خطط وعمليات التنمية على كل من الصعيدين الوطني والمحلي. وقد أقام البرنامج الإنمائي عدة شراكات ناجحة مع القطاع الخاص والمؤسسات، حيث حققت بعض الزيادة في المساهمات المالية على مدار السنوات الخمس الماضية. ويبين الشكل ٧ أدناه مساهمات من مؤسسات القطاع الخاص تغطي فترة السنوات الخمس.

(١٠) يمكن الاطلاع على مساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية في الاستعراض السنوي للحالة المالية (DP/2015/26).

٣٤ - وفي عام ٢٠١٤، تلقى البرنامج الإنمائي مبلغ ٢١ مليون دولار من القطاع الخاص، ساهمت شركة كوكا كولا بأكبر قسط منه، بمبلغ ٤,٥ مليون دولار. وتسعى الشراكة المسماة ”كل قطرة ماء لها وزن“، وهي شراكة مبرمة بين البرنامج الإنمائي وشركة كوكاكولا منذ عام ٢٠٠٦، إلى تحسين إمدادات المياه والصرف الصحي، وتشجيع إبداء روح المسؤولية في ضبط الموارد المائية في ١٨ بلدا.

٣٥ - وحققت شراكة مبرمة بين البرنامج الإنمائي ومؤسسة بيل وميليندا غيتس مبلغ ٩,٢ ملايين دولار للبرنامج في عام ٢٠١٤. ويقوم البرنامج الإنمائي بتنفيذ ثلاث منح كبيرة مقدمة من تلك المؤسسة تستهدف رفع مستوى الإنتاج الزراعي، وتعزيز الوكالات الزراعية الحكومية، وتشجيع الإدماج المالي في إثيوبيا وتنزانيا ونيجيريا. وبلغ مجموع المساهمات المقدمة من المؤسسات ما مقداره ١٤,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٤.

الشكل ٧ - المساهمات في الموارد الأخرى المقدمة من القطاع الخاص والمؤسسات[١١]

٣٦ - ورغم أن المبالغ التي قدمت من القطاع الخاص والمؤسسات صغيرة نسبيا قياسا على حافظة الموارد الإجمالية لدى البرنامج الإنمائي، فإن المساهمات المقدمة من أولئك الشركاء تتعدى فائدتها المالية. إذ إن شركات القطاع الخاص ومؤسساته تساهم بإمكاناتها الأساسية في شتى مجالات التنمية، وتوفر إمكانية الحصول على المعارف والتكنولوجيا والابتكار.

(١١) ترجع الزيادة في المساهمات المقدمة من القطاع الخاص، في عام ٢٠١٢، أساساً إلى تمويل ورد من عدد من الشركات البرازيلية (لصالح مؤتمر ريو +٢٠) التي زادت نسبتها على ٥٠ في المائة من التمويل المقدم من القطاع الخاص خلال تلك السنة.

وسيقوم البرنامج الإنمائي بتنقيح استراتيجيته المتعلقة بالقطاع الخاص والمؤسسات لتنويع قاعدته التمويلية، والتركيز على القطاعات ذات الأنشطة المكثفة التي يمكن أن تساعد في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٣٧ - ويستثمر البرنامج الإنمائي أيضا في جمع التبرعات الفردية. ويقوم بتجريب برنامج رقمي عبر الإنترنت لجمع الأموال. والهدف هو إنشاء منصة قوية يمكن أن توسم بصبغة محلية وأن تصمم لتلائم السياق القطري. وهذه الاستثمارات، على الرغم من أهميتها لاستدامة مستقبل قاعدة التمويل للبرنامج الإنمائي، لن تؤدي إلا إلى تحقيق تمويل على المدى الطويل. ولا تزال الموارد الحكومية بالغة الأهمية لنجاح تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

خامسا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٣٨ - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية هو ذراع الأمم المتحدة للاستثمار في المشاريع الإنتاجية لأقل البلدان نمواً البالغ عددها ٤٨ بلداً في العالم. وقد أنشأت الجمعية العامة الصندوق عام ١٩٦٦، على أن يكون مقره في نيويورك، وهو منظمة مستقلة تابعة للأمم المتحدة مرتبطة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٩ - ويستخدم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع ولايته الاستثمارية لمساعدة أقل البلدان نموا على السعي من أجل تحقيق النمو الشامل. وهو يستخدم المساعدة الإنمائية الرسمية ''الذكية'' للاستفادة من الموارد المحلية العامة والخاصة، وإطلاق عنانها من أجل تحقيق التنمية المحلية؛ وهو يشجع الاندماج المالي، بطرق منها المسارات الرقمية، باعتباره عنصر تمكين رئيسي للحد من الفقر والنمو الشامل؛ ويوضح كيف يمكن أن يؤدي تنفيذ المشاريع المالية محليا خارج العواصم إلى تسريع وتيرة النمو في الاقتصادات المحلية، وأن يحقق تنمية للهياكل الأساسية تتسم بالاستدامة والقدرة على مقاومة تغير المناخ، ويمكّن المجتمعات المحلية.

٤٠ - وفي مجال المشاريع المالية الشاملة، يعمل الصندوق مع مجموعة من المؤسسات القطرية لتطوير نظم مالية شاملة، ويكفل تقديم مجموعة من الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع، ولا سيما أولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المصرفية، بتكلفة معقولة وعلى أساس مستدام. ويدعم الصندوق مجموعة واسعة من مقدمي الخدمات المالية (مثل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر، والمصارف، والجمعيات التعاونية، وشركات تحويل الأموال)، ومجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية (كالادخار والائتمان، والتأمين،

والمدفوعات، والتحويلات). ويدعم الصندوق أيضا قنوات تقديم المساعدة (من قبيل شبكات الهواتف المحمولة) التي توفر إمكانية مهمة للارتقاء بالمستوى، وتستضيف ''ائتلاف الأموال الأفضل من النقدية''، وهو شراكة بين القطاعين العام والخاص تهدف إلى تشجيع استخدام نظم المدفوعات الرقمية لتحقيق مكاسب في الشفافية والفعالية من حيث التكلفة، والتوعية. وفي الأخير، فإن الصندوق يوفر أداة تشخيصية للتمويل الشامل (’تحقيق إمكانية الوصول‘) وإطارا برنامجيا لدعم تطوير استراتيجيات الإدماج المالي على الصعيد الوطني. ويسعى عمل الصندوق، في مجال تمويل التنمية المحلية، إلى كفالة مساهمة الناس في جميع المناطق والمواقع في النمو الاقتصادي واستفادتهم منه. وهذا يعني معالجة التحديات المحلية، على سبيل المثال، المناطق شبه الحضرية والمناطق الريفية النائية. وهو يعني استثمار الموارد المحلية في الاقتصادات والخدمات المحلية، باستخدام جملة وسائل منها اللامركزية المالية، والتمويل في مجال المناخ، وتمويل المشاريع.

٤١ - وباستخدام المنح والقروض الميسرة، والتحسينات الائتمانية، والشراكات التجارية المبتكرة، يجري الصندوق اختبارات لنماذج مالية لإظهار المدى الذي يمكن أن تحققه المساعدة الإنمائية الرسمية عندما تكون في وضع استراتيجي في دفع عملية تعبئة الموارد الوطنية قدما لأغراض التنمية الاقتصادية المحلية والشمول المالي. وبقيام الصندوق بذلك، إنما يزيح المخاطر عن أجواء الاستثمار المحلي، ممهدا الطريق لكبار المستثمرين الذين لا يميلون إلى المخاطرة للقدوم وتنشيط العمل.

٤٢ - وفي عام ٢٠١٤، وبسبب حدوث زيادة في الموارد الأخرى، بلغ مجموع إيرادات الصندوق مستوى قياسيا، وهو ٨٨,٣ مليون دولار، من مبلغ ٦٥,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٣. وظل تنوع المانحين للصندوق جيدا، حيث بلغ عدد شركاء التنمية ٤٤ شريكا، بعد أن كان ٣٦ شريكا في عام ٢٠١٣ و ٢٩ شريكا في عام ٢٠١٠. وشملت مساهمات المانحين في موارد الصندوق لعام ٢٠١٤ مبلغ ٢١,١ مليون دولار، قدمت من تسع مؤسسات وشركات كبرى من القطاع الخاص، وهو ما يمثل ٢٣,٨ في المائة من مجموع الإيرادات و ٢٨,٨ في المائة من الموارد الأخرى. وفي عام ٢٠١٤، كان أكبر ١٠ مانحين للصندوق بوجه عام الجهات التالية: السويد، والصندوق الائتماني المتعدد الشركاء التابع للأمم المتحدة، ومؤسسة ماستركارد، والمفوضية الأوروبية، وبلجيكا، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، وسويسرا، والدانمرك، وأستراليا، ولكسمبرغ.

٤٣ - وبلغت الموارد الأخرى مستوى قياسيا قدره ٧٣,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٤، أي بزيادة قدرها ٥١ في المائة عن عام ٢٠١٣. وقد زادت الموارد الأخرى بنسبة تزيد

عن ٤٥٠ في المائة على مدى السنوات السبع الماضية (فقد بلغت ١٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٧)، ويُتوقع أن تواصل نموها في عام ٢٠١٥.

٤٤ - وبلغت المساهمات في الموارد العادية نحو ١٤,٩ مليون دولار في عام ٢٠١٤ (بما في ذلك مساهمة قدرها ١,٢٥ مليون دولار من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم البرنامج)، منخفضة من مبلغ ١٦,٣ مليون دولار، أي بانخفاض قدره ١,٤ مليون دولار خلال عام ٢٠١٣. وأكبر خمس جهات مانحة أساسية (لا تشمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) هي: السويد ، وسويسرا، وبلجيكا، ولكسمبرغ، والولايات المتحدة الأمريكية. ورغم ما طرأ من جوانب تحسن في تنويع الجهات المانحة وتقاسم الأعباء في السنوات الأخيرة، ما زال الصندوق معتمدا على عدد محدود من الجهات المانحة في المساهمات المقدمة لصالح موارده العادية. وما زالت المساهمات المقدمة لصالح الموارد العادية أقل من المبلغ المطلوب سنويا، وهو ٢٥ مليون دولار كحد أدنى لتغطية تكاليف عمليات الصندوق في ٤٠ بلدا من أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٨ بلدا، حسب المتوخى في الإطار الاستراتيجي للصندوق، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، الذي عُرض على المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٤. ومن نتائج هذا العجز البالغ ١٠,١ مليون دولار في الموارد العادية إزاء هدف الإطار الاستراتيجي أنه: (أ) يُحدث عمليات إغلاق في البلدان؛ و (ب) يحد من قدرة الصندوق على الابتكار؛ و (ج) يقيّد قدرة الصندوق على القيام بأنشطة جديدة (من قبيل مكافحة وباء الإيبولا، والعمل في جمهورية أفريقيا الوسطى).

٤٥ - وتقترب نسبة الموارد العادية إلى الموارد الأخرى من ١ إلى ٤، في حين تبلغ النسبة بين الموارد العادية والاستثمارات المتكررة ١ إلى ١٠ في المتوسط - ناشئة بشكل متزايد عن الموارد الداخلية المخصصة لأقل البلدان نموا (المستثمرون من المؤسسات والقطاع الخاص والحكومات)، ومن ثم إتاحة مستويات متزايدة من رأس المال لدعم أهداف التنمية في أقل البلدان نموا.

متطوعو الأمم المتحدة

٤٦ - أنشأت الجمعية العامة عام ١٩٧٠ برنامج متطوعي الأمم المتحدة الذي يتولى البرنامج الإنمائي إدارته، وهو يسهم في السلام والتنمية بالعمل التطوعي في شتى أرجاء العالم. فروح التطوع وسيلة قوية من وسائل إشراك الناس في معالجة تحديات التنمية التي تعود بالنفع سواء على المجتمع ككل أو المتطوعين من الأفراد، بتعزيز الثقة والتضامن والمعاملة بالمثل فيما بين المواطنين. ويسهم متطوعو الأمم المتحدة في السلام والتنمية، بالسعي نحو كفالة تقدير عمل المتطوعين، والعمل مع الحكومات، ومنظمات الأمم المتحدة، وبعثات حفظ السلام

والبعثات السياسية الخاصة، وغيرها من الشركاء، لتعبئة متطوعي الأمم المتحدة على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك المتطوعون الشباب؛ وحشد المتطوعين عن طريق شبكة الإنترنت؛ ومناصرة عملية التطوع عالميا؛ ودعم بناء قدرات المتطوعين على الصعيد الوطني؛ وإدراج التطوع في برامج التنمية. ويقدم ما يقرب من ٥٠٠ ٢ متطوع من متطوعي الأمم المتحدة سنويا مساهمات كبيرة في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة.

٤٧ - وفي عام ٢٠١٤، وهي السنة الأولى التي جرى فيها تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، قدم ٦ ٣٢٥ من الرجال والنساء المؤهلين مهنيا وذوي الخبرة والالتزام، والمنتمين إلى ١٥٥ بلدا، كمتطوعين في ١٢١ بلدا، دعما للجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في سبيل النهوض بالسلام والتنمية، بما في ذلك إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وينتمي ٨١ في المائة من المتطوعين إلى البلدان النامية، مؤكدين بذلك أن برنامج متطوعي الأمم المتحدة هو تعبير ملموس عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن الناحية المالية، تجاوز حجم البرنامج ١٧٤ مليون دولار، يموَّل حوالي ٣,٤ في المائة منه من صندوق التبرعات الخاص.

٤٨ - وما زالت المساهمات المقدمة من الجهات المانحة عنصرا بالغ الأهمية في تطوير برامج التطوع وحشد المتطوعين. وفي عام ٢٠١٤، وتمشيا مع استراتيجية ميزانية برنامج متطوعي الأمم المتحدة، يواصل البرنامج جهوده الرامية إلى تعزيز الشراكات وتنويعها وتوسيع نطاقها، مع التركيز بوجه خاص على صندوق التبرعات الخاص، والصندوق الاستئماني للمتطوّعين الشباب التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج متطوّعي الأمم المتحدة، وتقاسم التكاليف، والمتطوعين الممولين تمويلا كاملاً. ولتحقيق هذه الغاية، وكما هو مبين في الإطار الاستراتيجي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، أطلق البرنامج أربعة برامج عالمية في المجالات ذات الأولوية، وهي تأمين الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وبناء قدرة المجتمعات المحلية على الحد من المخاطر البيئية ومخاطر الكوارث، وبناء السلام، والشباب. وسوف يجري إطلاق برنامج عالمي خامس في عام ٢٠١٥، في مجال تنمية القدرات الوطنية ذي الأولوية، بتنفيذ خطط للعمل التطوعي.

٤٩ - ويتيح صندوق التبرعات الخاص لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وضع نهوج متنوعة يكون من شأنها توسيع نطاق فرص المتطوعين وتعميق التكامل في برامج التطوع لصالح السلام والتنمية. ورغم تواضع حجم صندوق التبرعات الخاص فلا يمكن التقليل من أهميته، بالنظر إلى عدم توافر إمكانية الحصول على تمويل لبرامج الموارد العادية للبرنامج متطوعي

الأمم المتحدة. وبدءا من المشاريع القائمة على البحوث وحتى المبادرات الرائدة في مجالات من قبيل تطوع الشبان والتنمية المستدامة، يمثل صندوق التبرعات الخاص عنصرا يحفز الابتكار ويحشد موارد خارجية إضافية، حيث يشكل بذلك أساسا لا غنى عنه في تطوير قطاع التطوع. وقد انخفضت المساهمات في صندوق التبرعات الخاص بنسبة ٤,٥ في المائة، من ٤,٤ ملايين دولار في عام ٢٠١٣ إلى ٤,٢ ملايين دولار في عام ٢٠١٤، وهو ما يعكس التقلبات السابقة في الاشتراكات السنوية المدفوعة للصندوق. وفي هذا السياق، ينبغي أيضا أن يؤخذ في الاعتبار أن معدلات صرف الدولار (وخاصة مقابل عملات الاتحاد الأوروبي) كان لها تأثير على المساهمات الإجمالية المدفوعة بالدولار على مر السنين. وبالنظر إلى الدور الهام للغاية الذي تؤديه الموارد المقدمة من صندوق التبرعات الخاص، يسعى برنامج متطوعي الأمم المتحدة باستمرار إلى زيادة المساهمات في الصندوق بهدف مواصلة استطلاع دور التطوع وتوسيعه وتعزيزه، وما يقدمه من إسهامات في التنمية، باستخدام وسائل منها على سبيل المثال التقرير الثاني عن حالة التطوع في العالم، الذي صدر في عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٤، نشر برنامج متطوعي الأمم المتحدة تقرير صندوق التبرعات الخاص الذي يغطي الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، وسوف يواصل العمل من أجل ضمان الاستخدام الفعال للموارد، والإبلاغ عن النتائج.

٥٠ - وقد زادت المساهمات (بما في ذلك المساهمات المتعددة السنوات) التي وردت لمتطوعي الأمم المتحدة الممولين تمويلا كاملا بنسبة ٣,٢ في المائة، من ٩,٤ ملايين دولار في عام ٢٠١٣ إلى ٩,٧ ملايين دولار في عام ٢٠١٤، بما في ذلك المساهمات المقدمة لمتطوعي الأمم المتحدة من الشباب ومتطوعي الجامعات الممولين تمويلا كاملا. وواصل برنامج متطوعي الأمم المتحدة تنويع مصادر تمويله بتنفيذ مبادرات تتعلق بإقامة شراكات متنوعة، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي عام ٢٠١٤، نظم البرنامج أول منتدى شراكات للبرنامج ضمّ لقاءً بين أصحاب المصلحة المتعددين حول موضوع 'الابتكار وعمل المتطوعين، من كل من الشمال والجنوب'.

٥١ - ولدعم برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين الشباب، الذي يتوخى تيسير مشاركة الشباب في الجهود العالمية المبذولة في مجال السلام والتنمية البشرية المستدامة من خلال التطوع ، ليوصل صوت الشباب في الخطاب التنموي ولمساعدة الشباب في تحقيق كامل قدراتهم الاجتماعية والاقتصادية وإمكاناتهم البشرية، أنشئ الصندوق الاستئماني للمتطوعين الشباب المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة في نهاية عام ٢٠١٢، حيث وردت لصالحه مساهمات قدرها ٨٦٠ ٠٠٠ دولار من حكومة ألمانيا في

عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤. ومع بدء تنفيذ البرنامج العالمي للشباب، سيتم التركيز بشدة على الجانب المتصل بتعبئة الموارد، باعتبار ذلك شرطا مسبّقاً لتنفيذ النتائج المرجوة وإنجازها بنجاح.

سادسا - خاتمة

٥٢ - تبيّن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وجود صلة واضحة بين نتائج التنمية والموارد المالية اللازمة لإنجازها. فالوفاء بتنفيذ الخطة الاستراتيجية يتطلب تمويلا كافيا يمكن التنبؤ به، ويكفل التركيز على نحو استراتيجي في الأنشطة، مع توافر المرونة العملية والقدرة على التصدي للأزمات واغتنام الفرص.

٥٣ - والبرنامج الإنمائي يحصل على التمويل من مصادر شتى- منها الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية المنبثقة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبلدان المستفيدة من البرامج، والقطاعان الخاص والخيري، والصناديق العالمية والرأسية، وكذلك الشركاء المتعددون، ومنهم المؤسسات المالية الدولية- وهو لا يزال يقدّر جميع أنواع التمويل التي تتيح للبرنامج الوفاء بالتزاماته بالعمل من أجل القضاء على الفقر وإجراء تخفيضات كبيرة في حالات عدم المساواة والإقصاء.

٥٤ - والمستوى العام للموارد المقدمة إلى البرنامج الإنمائي تثبت مقدار الدعم المقدم إلى المنظمة من الدول الأعضاء والشركاء الآخرين. ومع ذلك فإن قدرة البرنامج الإنمائي على الأداء على مستوى عال يتوقف كثيرا على الموارد العادية، لأسباب ليس أقلها أنها تشكل ركيزة لما نقدمه من دعم لأشد البلدان فقرا في العالم.

٥٥ - وتدعم الموارد العادية الجزء الأكبر من تكاليف نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، الذي يتولى البرنامج الإنمائي قيادته والذي يكفل التنسيق بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية في جميع أنحاء العالم. وهذه الموارد تموّل أيضا معاييرنا العالية المتعلقة بضمان الجودة والشفافية، بما في ذلك تصنيف مؤشر شفافية المعونة لدينا، إذ صُنّفت منظمتنا بأنها أكثر منظمات المعونة شفافية في العالم. وفي الأخير، فإنها تمكننا من الاستجابة بسرعة للأزمات - على سبيل المثال، الاستجابة للاحتياجات الملحّة في بلدان غرب أفريقيا التي يتركز فيها وباء الإيبولا.

٥٦ - وفي حين يجري تخصيص ٩٠ في المائة من موارد البرامج العادية للبلدان ذات الدخل المنخفض، تظل الموارد العادية ذات أهمية محورية لضمان تقديم الدعم الكافي للبلدان المتوسطة الدخل، حيث يتسنى للبرنامج الإنمائي، في مقابل كل دولار واحد في الموارد العادية أن يحقق ما يقرب من ٢٥ دولار من الموارد الأخرى. فالموارد العادية تمكننا من الاستجابة بمرونة

للمطالب على الصعيد القطري، وقد ظلت ذات فعالية في تعزيز الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولا يتم ذلك فحسب بالتمويل المقدم من مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بل وبتوفير موارد أساسية لبرامج البرنامج الإنمائي الفردية.

٥٧ - وقد كان من شأن انخفاض الموارد العادية والتركيز العالي للأموال المخصصة أن وضَعا المنظمة أمام مخاطر من عدم توافر القدرة اللازمة لديها لتنفيذ برامجها. فلا يوفر الأساس للوفاء باحتياجات البلدان المستفيدة من البرامج سوى توافر قاعدة من الموارد العادية يمكن التنبؤ بها وتكون أكثر تنوعا، وتوافر موارد أخرى تكون أكثر مرونة، وأقل ''تخصيصا'' لأغراض بعينها.

٥٨ - ولا يزال عدم وجود التزامات متعددة السنوات من جانب عدد من الشركاء يشكل مصدر قلق لدى المنظمة بشأن مدى قدرتها على التخطيط مسبقا، والمحافظة على خصائصها المتعددة الأطراف والعالمية. وعلاوة على ذلك، فإن عدم القدرة على التنبؤ، أو السداد المبكر، يزيد في تعرض المنظمة لتقلبات أسعار الصرف، وهو مما يؤثر سلبا على السيولة الأساسية لديها.

٥٩ - وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزم بالعمل مع شركائه من أجل تنويع قاعدته التمويلية. فتنفيذ حملة 'الشركاء المائة' الرامية إلى زيادة المساهمات المقدمة من الشركاء الحاليين، وزيادة عدد المساهمين في الموارد العادية، لا يمكن أن يكللا بالنجاح إلا بدعم كامل من الدول الأعضاء.

٦٠ - وقد أتاح البرنامج الإنمائي فرصا موضوعية محددة لإقامة شراكات مع القطاع الخاص، والشركات، والمؤسسات المالية في مجالات عمله. وسوف يواصل تشجيع إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، باستعمال القدرات الأساسية لدى الشركاء وما يوفرونه من إمكانيات الحصول على المعارف والتكنولوجيا والابتكار.

٦١ - وسوف يواصل البرنامج الإنمائي العمل مع المجلس التنفيذي، والسعي من أجل الحصول على دعم الدول الأعضاء بهدف كفالة استدامة مبادئ إمكانية التنبؤ بالمساهمات، والعالمية، والتدرج. والبرنامج الإنمائي يحث الدول الأعضاء على زيادة تبرعاتها، بطريقة تتفق وقدراتها وعلى المساهمة على أساس متعدد السنوات، وبطريقة مستدامة ويمكن التنبؤ بها، حتى يتسنى للبرنامج الإنمائي إنجاز نتائج الخطة الاستراتيجية وقيادة منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.